

وأخذت الايجاز التي اشتركت في الوزارات الائتلافية في اوقات مختلفة تطالب رجالها في الخدمة الخارجية ، وخاصة في مناصب رؤساء البعثات الدبلوماسية . ويقول « ايتان » اول مدير عام لوزارة الخارجية الاسرائيلية ان مقاومة هذه الضغوط أصبحت تزداد صعوبة بسبب ما يسفر عنه الحكم الائتلافي من مساومات بين الاحزاب . ومع ذلك ، فلم يعين اي رئيس بعثة اسرائيلي استنادا الى ولائه الحزبي وحده ، وان وزارة الخارجية كانت تلج دائما على ان المرشحين لمل هذه المناصب يجب ان تتوافر فيهم المؤهلات الضرورية - وقد احتفظت لنفسها بحق رفض اي مرشح حزبي اذا كان دون المستوى المطلوب (٢٧) .

وقد اصاف ايتان ان عشرة بالمائة فقط من رؤساء البعثات الدبلوماسية كانوا من مرشحي الاحزاب ( في سنة ١٩٥٨ ) الى جانب عدد معتول من الاشخاص من خارج السلك ممن اختيروا المؤهلات خاصة لديهم . فعين عنت اسرائيل سفيرا لها في بورسا اختارته لخبرته الواسعة في تأسيس المشروعات الصناعية للهستدروت (٢٨) . وكانت تهدف من وراء ذلك التأكيد على ان هدفها الرئيسي من اقامة العلاقات الدبلوماسية هو تقديم المساعدة الفنية للدول النامية ، وانها تثبتنا لذلك تضع على رأس بعثتها الدبلوماسية شخصا فنيا وليس سياسيا . وكذلك الامر في حالة السفراء المعينين في معظم الدول الافريقية ، اذ كثيرا ما يكونون من الخبراء في شؤون الري او الإسكان او السدود او المرافق العامة . وهناك ايضا بين سفراء اسرائيل عدد من ضباط الجيش السابقين الذين كانوا بارزين أيضا في تمثيل اسرائيل الدبلوماسي في افريقيه .

وبالرغم من عدم توافر العدد الدقيق ان هم من خارج السلك بين ممثلي اسرائيل في الوقت الحاضر ، فان كثيرا من موظفي السلك الخارجي الذين أجرى « بريشر » مقابلة معهم جالغوا ادعاء ايتان بان عددهم كان قليلا جدا بدرجة لا تؤثر في نفسية موظفي السلك . والواقع ان آثار الاستياء ومظاهره - خاصة بين موظفي الدرجات الوسطى - ظهرت في سنة ١٩٦٢ بصورة صريحة ، حين تعالت الطلاب بوجوب التزام لجنة التعيينات والترقيات في الوزارة بعبء منح الامتياز في المعاملة وفي الحقوق للموظفين المسلمين (٢٩) .

عقوبة ولا علاقة لها بعملهم او مراكزهم كموظفين . ويضيف ايتان ان الوزارة كانت تبذل كل جهد ممكن لابقاء وزارة الخارجية بمعزل عن الضغوط الحزبية ، وانه لم يكن لهذه القاعدة سوى استثناءين : اولهما يتعلق بالسكرتير السياسي الخاص لوزير الخارجية . ولما كان الوزير ملتزما بكثير من الاعمال الحزبية فكان من الافضل ان يكون سكرتيره الخاص حزبيا ليتمكن من تأدية الجانب الاخر من اعمال الوزير بسهولة وحرية اكبر (٢٦) .

اما الاستثناء الثاني فيتعلق برؤساء البعثات الدبلوماسية ويثير مشاكل اوسع من حيث المبدأ ومن حيث العرف المتبع .

وهناك دول - مثل بريطانياه وفرنسا والبرازيل - يشغل فيها جميع وظائف وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية في الخارج من اصغرهما حتى اكبرها موظفون محترفون من السلك الخارجي تدرجوا فيه . وحينما تحدث استثناءات من ذلك فلا تكون الا على اساس مؤهلات شخصية استثنائية لمنصب صعب في وقت صعب . وهناك دول اخرى - ومن أبرزها جمهوريات أمريكا اللاتينية - تعد رئاسة بعثاتها الدبلوماسية مكافأة على خدمة سياسية او عامة . وتكون في حالات اخرى وسيلة مريحة لابعاد شخصية سياسية ذات نفوذ اصبح يقاؤها في الداخل محرجا . ان سفراء امثال هذه الدول قلما يكونون من « المسلكيين » ، وانما يأتون من شتى المنادين او الاختصاصات التي يعودون اليها بعد انتهاء مهماتهم او الاسباب التي دعمت السى تعيينهم في تلك المناصب . وهناك طائفة ثالثة من الدول ( والولايات المتحدة هي المثال البارز بينها ) تأخذ بكل النظامين معا ، حيث يكون بعض رؤساء البعثات اختصاصا مسلكيين ودبلوماسيين محترفين ، وبعضهم من خارج الوزارة .

ولم يكن هناك موظفون مسلكيون متدرجون في اسرائيل في اول قيامها بطبيعة الحال ، لان السلك الخارجي لم يكن له وجود الا في صورة المكتب النسياتي للوكالة اليهودية ، ومن موظفي هذا المكتب استقت وزارة الخارجية - بصورة عامة - الاوائل من رؤساء بعثاتها الدبلوماسية . وبمرور الزمن ، ونشوء عدد من الموظفين المسلكيين خلال السنوات التالية بدأت الضغوط الحزبية بالظهور ،